اللغات والمجتمع، حالة المغرب

د. آمنة الدهري(*)

يُعدّ موضوع التعدد اللغوي من القضايا المعقدة التي يواجهها الواقع الثقافي المغربي، لاتصافها بأحادية المنظور لدى بعض الجهات المشاركة في إنجاز المشاريع الإصلاحية التربوية واللغوية، أو لبقاء معظم ما تقرره السياسة الرسمية حبيس التنظير، وعدم مطابقته للواقع في حالة مروره إلى حيز التطبيق .

يتناول العرض في شقِّه الأول، التعدّد والتنوّع اللغويْن، والعلاقات التي تربط التنويعات اللُّسنيَّة المحلية باللغة العرَبية الفصحى، ووجهات النظر المختلفة الناجمة عنها . ويستعرض في شقه الثاني أهمّ التصوّرات الإصلاحية للنظام اللغوي والتعليمي المغربي، وموقع اللغة العربية منها، وآفاق تحديثها، وتأهيلها للتواصل ولتوصيل المعرفة العلمية المعاصرة .

I. الوضع اللغوي بالمغرب بين التعدّد والتنوّع:

يتصف الحقل اللغوي في المغرب بتنويعات لسنية متعدّدة، فرضتها عوامل تاريخية ودينية ولغوية، عملت على تعايشها منذ قرون، وسمحت لساكنته بالتواصل وضمان استقلاله السياسي، والحفاظ على هويته الثقافية . وإذا كان التعدد اللغوي **plurilinguisme** أمرًا داخليًّا متعلّقًا باللغات الوطنية، فإن التنوّع اللغوي **multilinguisme** تسهم في تكوّنه لغات أجنبية، أدخلها الاستعمار في الأغلب الأعمّ، فأضحت جزءًا من النسيج اللغوي للبلد المستعمَر، كما هو الحال بالنسبة للغة الفرنسية بالمغرب، التي زاد انتشارها حتى بنهج سياسة التعريب .

إن التعدد والتنوّع اللغويين ظاهرة طبيعية معروفة في كل المجتمعات، تعمّ فائدتها كُلّما توازنت العلاقة بين الدخيل من اللغات والدّاخليّ منها، كي لا تقع في الصراع والتنافس، وكلما تحدّدت وظائفها ضمن مشروع مجتمعي شامل . فما مظاهر تعدد وتنوّع الوضع اللغوي بالمغرب ؟ وكيف تمّ التعامل والتخطيط في ضوئهما لسياسة لغوية وتربوية؟

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ المحمدية ـ جامعة الحسن الثاني ـ المغرب .

١. التعدّد اللغوي:

عرف المغرب بحكم موقعه الجغرافي، الذي يصله جنوبًا بأفريقيًا وشرقًا بالعالم العربي وشمالاً بأوروبا، حضارات وأجناسًا مختلفة، تبادل وإياها التأثر والتأثير، أسهمت من غير شكّ في إغناء مكوّناته الثقافية واللغوية، وأدّت إلى التنويعات اللسنية التالية :

- اللغة العربية الفصحى .
- اللغات العربية المغربية (الدّوارج) .
- الأمازيغيات بتشكيلاتها الثلاث : التامازيغت، التاشلحيت، التاريفيت .
- اللغة العربية العصرية أو الوسطى .

١.١. اللغة العربية الفصحى:

ينصّ التشريع المغربي على اعتبارها اللغة الرسمية للبلاد، وعلى تعليمها الإلزامي لكل الأطفال المغاربة في سنّ التمدرس . فتصديرات الدساتير المغربية المتوالية بين سنوات ١٩٦٢، ١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦، تُجمع على ما يلي : "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير" . لقد أصبحت اللغة العربية الفصيحة بدخول الإسلام أرض المغرب، لغة الدين والدولة، وعملت على إيصال خطاباتهما ورسائلهما إلى مختلف القبائل، والمجموعات السكانية، فظلت إلى جانب المذهب المالكي، الخيط الرابط للمجتمع المغربي، والجسر الواصل له بالثقافة والحضارة العربيتين والتراث الإسلامي .

٢.١. اللغات العربية المغربية:

تُسمّى أيضًا بالدارجة أو العامية، أي لغة العامّة ؛ تُعدّ أداة تخاطب كافة المغاربة، وأوّل ما يسعف الطفل في تطوير مَلَكته اللغوية . تتميّز بطابعها الشفوي، وبتأثرها باللغة العربية الفصحى وبالأمازيغية مُعْجمًا وصَرْفًا، إضافة إلى تلوّنها الصوتي المُستجيب لأثر البيئة، واختلاف المناطق الجغرافية . ولعلّ هذه المؤثرات، تُكْسبُها راهنية ودينامية مستمرّتيْن .

٣.١. اللغات الأمازيغية:

تتشكّل من ثلاثة أنواع : (تامازيغت، تاشلحيت، وتريفيت)، تنتمي إلى نفس الجذر السامي الحامي الذي يجمعها باللغة العربية الفصحى[١]، تتكلّمها مجموعات متنوّعة ممتدّة على مدى جنوب ووسط وشمال المغرب ؛ تناقلتها أجيال متعاقبة بطريقة شفهية، إلى أن تمّ التفكير مؤخرًا في "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية" (المحدث سنة ٢٠٠٢) بتوحيدها، وكتابتها بالخطّ المسمّى تيفيناغ" ، بل وإدراجها ضمن المنظومة التعليمية، مراعاة للخصوصيات الثقافية الجهوية للبلاد .

وتُضاف في هذا الإطار أيضًا، "الحسانية" المتداولَة في الأقاليم الصحراوية . وتجدر الإشارة إلى أنه، إلى جانب تنويعاتهم اللسنية المحلية، فإن سكان هذه المناطق يستعملون الدارجة المغربية كقاسم مشترك بين باقي أفراد المجتمع المغربي .

٤.١. اللغة العربية العصرية:

تُسمّى أيضًا بالوُسطى، لكونها تركّب بين خصائص اللغة العربية الفصحى، وبنيات الدوارج المغربية، فهي على هذا تجمع بين السمات المميزة للأولى ووظائفها السوسيولسانية، وبين الوظيفة التواصلية الثقافية للثانية، ولعلها اللغة الهجينة، التي لا تنطق بلسان جهوي معين، ولا بصفاء اللغة العربية الفصحى .

٢. التنوّع اللغوي:

والمقصود به اللغات الأجنبية المتداولة بالمغرب، والتي يتمّ النظر إليها عمومًا بوصفها أدوات انفتاح على عوالم أخرى والتواصل معها، ومنها:

١.٢. اللغة الفرنسية:

تتصدر قائمة التنوع اللغوي، لكثرة متكلميها، ومعلوم أن أسباب نزولها مرتبطة بأسرار بقائها، والمتصلة أساسًا بحادث الاستعمار الفرنسي للمغرب سنة ١٩١٢، الذي هيّأ لها الانتشار والازدهار في مجال التعليم، وباقي القطاعات الإدارية والمرافق الاقتصادية، التي تواصل اتخاذها أداة عملها وتواصلها . ثم إنها تنهض أيضًا بمهمة لغة الثقافة، لربطها المغرب والكتابات المغربية بالفرنسية، بالكتلة الفرنكوفونية من جهة، ولتمكينها من وُلوج المعارف التكنولوجية والعلمية العصرية، وتبادل سُبُل التعاون مع بعض دول الضفة الأخرى . وعلى الرغم من حركة التعريب التي تبناها إصلاح التعليم، فإنها لم تفقد مكانتها.

٢.٢. اللغة الإسبانية:

تأتي في المقام الثاني من حيث الاستعمال على المستوى الوطني. دخلت المغرب مبكرًا على يد الموركيين واليهود من أصل إسباني، الذين استوطنوا أكبر المدن المغربية بين القرن الخامس عشر وبداية القرن السابع عشر. و قد تعزز حضورها بفعل الاستعمار الإسباني لشمال وجنوب المغرب. إلا أنها عرفت تراجعًا تدريجيًّا منذ الاستقلال، واسترجاع الأقاليم الصحراوية[٢].

٣.٢. اللغة الإنجليزية:

يعرف تدريسها اهتماما متزايداً في المعاهد والجامعات، باعتبارها اللغة المهيمنة عالميًّا، في مقابل تلقين خيارات لغوية أخرى، تُعتبر ثانوية، كالإيطالية والألمانية واليابانية . . .

يمكن استناداً إلى ما سبق، تسجيل الملاحظات الآتية :

ـ تُؤكّد المقاربات الميدانية حضور التنويعات اللّسنية لدى معظم الساكنة بنسبة لا تقل عن ثلاث لغات، لاسيما إذا أخذنا بالاعتبار عملية التمدرس التي يجري تعميمها في البوادي والقرى . لذلك، فإن الأحادية اللغوية **monolinguisme** تعرف تراجعًا ملحوظًا .

ـ استطاع كلّ من التعدّد والتنوّع، اللذين اتسم بهما الوضع اللغوي بالمغرب، تحقيق تعايش على مرّ الحقب التاريخية، خاصة حين كانت الوحدة اللغوية والوطنية مطلب المغرب الحديث العهد باستقلاله ؛ أما وقد تغيّرت الأسئلة والقضايا التاريخية، في ضوء هيمنة الكيانات الكبرى وتقوية الأقليات، فإن الإشكال اللغوي بالمغرب أصبح يعرف بالضرورة طرحًا آخر، ظاهره ـ عند الكثيرين ـ القول بثقافة الاختلاف وباطنه انطوائية وانغلاق .

ـ يتضمّن التعدد والتنوّع اللغويان موقفين بارزين :

أ . الموقف الرسمي، القاضي باعتبار اللغة العربية الفصحى، اللغة الوطنية الرسمية للبلاد وفق ما يمليه الدستور، الذي يعتبرـ إلى جانبها ـ الأمازيغيات والدوارج، لغات أُمًّا ومكوّنًا من مكوّنات الثقافة المغربية، وغيرها من اللغات الأجنبية سبيلاً للانفتاح العلمي والعالمي . وتبقى معظم هذه التعليمات نظرية، لا تنطبق على الواقع الممارَس، ذلك أن وظائف اللغة العربية محدودة، بالنسبة إلى ما تغطيه اللغة الفرنسية من قطاعات ذات أهمية قصوى في تنمية البلاد. مما ينتج زيادة تأزُّم وضع اللغة العربية في المغرب على مستويات كثيرة: " أزمة وضع (في التعليم والإدارة والاقتصاد)، وأزمة متن (معاجم وقواعد ونصوصا)، ووظيفيات (في الحياة العامة والإدارة) أو مَأسَسة لغوية غير ملائمة، وحقوق لغوية مجهضة، وقانون ينافي الواقع، واقتصاد وسياسة واجتماع " [٣].

ب . موقف الأطراف المشاركة في تدبير التعدد اللغوي بالمغرب، وتُحركه توجهات مختلفة : فمن مُكتف باللغة العربية الفصحى، باعتبار موروثها الحضاري العريق، وقدرتها على خلق التوازنً داخل النسيج اللغوي المغربي، استنادًا إلى المبدأ القائل بالوحدة كهدف للتعدد، والتعدد داخل الوحدة . ومن مُطالب بتعليم الأمازيغيات وبإجبارية تعميمها، بإحلالها مكانة أساسية في الإعلام السمعي البصري، وتوظيفها في القطاعات العمومية، سعيًا إلى مساواتها باللغة العربية الفصحى، الشيء الذي يقود إلى الازدواج اللغوي، ونهوض كل من اللغتين بنفس الوظائف، ومن ثَمة إفقار التعدّد عوض إغنائه. ولا يفوت المدافعين عن العربيات الدوارج أن يقولوا بالاقتصار عليها، والعمل على تطويرها، لقدرتها التعميمية على مختلف فئات المجتمع، وتحقيق التواصل بين أفراده. ثم الاتجاه الداعي للاستعاضة عن

اللغة العربية بالفرنسية، لأن الحاجة أصبحت ماسة إلى لغات العلوم والتكنولوجيا، لا إلى لغة المحافظة والتقليد .

لا شكّ أن التوجهات السابقة، تحكمها الذاتية وأحادية المنظور، لانبثاقها عن تصوّرات تسيجها علاقات الصراع والتنافس بين لغات كانت من قبل متعايشة . ولا شكّ أيضًا، أن هذه المواقف المتباينة، وما تطرحه من إمكانات لتدبير واقع التعدد اللسني، يضعنا في صميم سؤال الهوية .

٣. سؤال الهوية: من الهوية الثقافية إلى الهويات التجزيئية:

لعلّ الهوية، باعتبارها مجموع الخصائص المميزة للجماعات والشعوب، هي ما يشرط تصوّرها للذات والآخر، ويحكم نظرتها للعالم من حولها . ولاشك أن هذه المقوّمات الثابتة المشكِّلة للهوية، تستلزم تفاعلاً مع غيرها من العناصر الكونية والجهوية، من أجل تأسيس مفهوم ثقافي للهوية، من شأنه الحفاظ على الوحدة داخل التعدد، والعمل على تلافي الصراعات المذهبية، والحروب الأهلية والطائفية .

إن هذا التحديد الثقافي هو ما ميّز الهوية المغربية تاريخيًّا، حيث شمل مُكونات الثقافات العربية الإسلامية، والأمازيغية، والأقليات اليهودية، والنازحين من الأندلس، التي تعايشت جميعها في تمازج قلّ نظيره . إذ تؤكد المعطيات التاريخية حفاظ الدول الحاكمة للمغرب على اللغة العربية الفصحى كمكوّن أساسي لهويتها، لارتباط الإسلام بها، ولماضيها الحضاري العريق . لذلك اتخذتها لغة طلب العلم، والمراسلات الديوانية، وصلة وَصْلها بشعوبها المتنوعة الأصول، مما ساعد على خلق واستمرار هوية ثقافية متوازنة، لم يعرف عنها أي تمييز عرقي .

ولعلّ بداية وضع مكوّنات الهوية المغربية موضع تساؤل، تعود إلى فترة فرض الحماية الفرنسية على المغرب، تحديداً مع الظهير البربري سنة ١٩٣٠ ، الذي طرح ثنائية العربي مقابل البربري، بهدف زرع بذور التفرقة بين فئات المجتمع، خدمة للمصالح الفرنسية حسب ما جاء عند اليوطي، يقول : " تُملي علينا مصلحتنا أن نجعل البرابرة يتطوّرون خارج الإسلام . فمن الوجهة اللغوية، يتعيّن علينا محاولة المرور مباشرة من اللغة البربرية إلى الفرنسية . ولهذا الغرض، فنحن في حاجة إلى متكلمين باللغة البربرية وحدها . يجب علينا أن نحدث مدارس فرنسية بربرية تُعلّم فيها الفرنسية للبرابرة الصغار "(٤) . وهو ما تفطنت إليه الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار وقاومته بشتى الوسائل، من أهمها ترسيخ اللغة العربية بالتعليم الحرّ كردّ فعل على تعميم المدارس الفرنسية . فماذا عن الهوية التي رسمتها سياسة التعدد اللغوي بعد الاستقلال ؟

لا شك أن الأجوبة قد تغيرت بفعل تغيّر الزمن والأحداث التاريخية، التي أفرزت مشروع

الإصلاح التعليمي بخططه التعريبية، ومواثيقه التربوية، وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وإمكان إحداث أكاديمية للغة العربية . . . وهي مشاريع تراوحت بين الوعد والإنجاز، وساهمت بطابعها الفردي والجماعي في خلق وضع معقد ـ حتى لا نقول متأزم ـ يسمح باستخلاص قراءات جديدة لتاريخ التعدد اللغوي بالمغرب، يمكن الوقوف عند نموذجين منها :

ـ القراءة الإثنية . ـ القراءة الفرنكوفونية .

أ . **القراءة الإثنية** : المتمثلة تحديدًا في نموذج الحركة الأمازيغية، التي تنطلق من تأمل جديد لحادث قديم هو الظهير البربري (١٩٣٠)، الذي ابتكرته السياسة الاستعمارية الفرنسية للتمييز بين العرب والأمازيغ، وإحداث شرخ داخل المكوّنات الثقافية المغربية . وتقوم هذه القراءة بتأويل خاص للمعطيات التاريخية منذ دخول الإسلام إلى الديار المغربية، مفاده أن انتشار اللغة العربية ممارسة مقصودة، عملت على طمس معالم الثقافة الأمازيغية وتهميشها ؛ كما اعتبرت سياسة التعريب المتبنَّاة بعد الاستقلال تسير نحو نفس الغاية، وليست مُستهدفة للغة الفرنسية في شيء ؛ وهو ما يخلص إليه الرأي الآتي : " وقد برهنت العقود الأربعة المنصرمة على أن التعريب لا يرمي إلى مواجهة اللغة الفرنسية ذات الهيمنة في الإدارة ومجالات الاقتصاد والتعليم التقني . ذلك لأن تعريب أسماء الأماكن والساحات العمومية التي تحمل في الأصل أسماء أمازيغية، ومنع أسماء المواليد الأمازيغية في مكاتب الحالة المدنية، ورفض شهادة المواطنين بالأمازيغية . . . كل هذا لا يمكن أن يمسّ في شيء لغة فولتير وينال من حظوتها لدى المغاربة ؛ بمن فيهم دعاة التعريب الأكثر تطرفًا "[٥] .

لقد طالب المدافعون عن الأمازيغية ـ بتشكيلاتها الثلاث، وعلى الرغم من عدم تماثلها ـ بَمعْيرتها وتوحيدها، تيسيرًا للتواصل مع متكلميها . معنى ذلك، العمل على إحداث لغة معيارية غير اللغة الأمّ، تستعصي حتى على متكلميها . ومع ذلك، فإن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يلزم المؤسسات التربوية العمومية بتدريسها . بل إنها وصلت سنتها الثالثة من التعليم الابتدائي .

ينمّ هذا التصوّر عن اعتقاد عميق بمقولة الصفاء العرقي، وعن موقف تنافسي اتجاه اللغة العربية الفصحى، لا يتوانى عن استعارة الخصائص الغيرية لصنع اللغة الأمازيغية "الفصحى" . وهكذا، يتخذ إشكال الهوية طرحًا معقدًا، للأسباب التالية :

ـ انغلاق التعددية الثقافية داخل الذات الأحادية، في تعارض مع الآخر المغربي، غير المُتحدث بالأمازيغية كلغة أمّ، والمؤدي إلى تأسيس مفهوم الهوية التجزيئية عوضًا عن التمازجات التاريخية .

ـ الدعوة إلى ترسيم الأمازيغية، أو غيرها من التنويعات اللسنية، وهي دعوة لا تتماشى والتوجّه الرسمي للبلاد .

ـ اختزال دور اللغات الوطنية في إطار تنافسي، محوره البحث عن مواقع القوة والقطائع بينها، بدل تعايشها وتكامل وظائفها .

ب . **القراءة الفرنكوفونية** : تنضاف إلى الازدواجية السابقة (اللغة العربية الفصحى مقابل الأمازيغيات)، ازدواجية أخرى يذهب أصحابها إلى إحلال الدارجة المغربية محلّ اللغة العربية، سعيًا إلى تحجيم أدوارها، وقَصْرها على الدينية منها، كالذي حدث مع اللاتينية التي انحسر مجالها داخل الكنيسة .

ولعلّ مساندة الفرنكوفونيين للعربية الدارجة، يُخفي في العمق دفاعًا حثيثًا عن اللغة الفرنسية التي تكوّنوا بها، والتي إضافة إلى مكانتها العالمية المستمدة من القوة السياسية والاقتصادية للدولة الفرنسية، فإنها تشغل داخل المغرب لغة مؤسساتية، تسيِّر شئونه الإدارية والتجارية .

إن إحلال لغة محل أخرى، أو التفكير بالازدواج اللغوي، يوقع الخلل في النسيج اللغوي العام، فالأول ضيّق الأفق، محدود الرؤية، يقف عند حدود ما تمليه المصالح الذاتية، ويُقْصي الخصوصيات الثقافية المحلية والوطنية لأفراد المجتمع . والثاني، مشروط بترسيم لغتين، وتَساوي وظيفتهما في كل قطاعات ومجالات الحياة اليومية . وكلتا الحالتين مؤدية إلى " التشقيق "[٦] اللغوي، لا إلى تعدّده .

يُستنتج من القراءتين السابقتين الملاحظات التالية :

ـ القول بتراتبية جديدة للغات بالمغرب، تضع اللغات الأمّ في مواجهة اللغة الرسمية الوطنية، لتسفر عن نوعين ـ على الأقلّ ـ من " الازدواجيات " اللسنية :

ـ اللغة العربية الفصحى والأمازيغيات .

ـ اللغة العربية الفصحى والدوارج العربية المغربية .

فإذا كانت الانتماءات السلالية (السامية الحامية) توحد بينها جميعًا، فإن شفوية اللغات الأمّ، واقتصارها على الوظيفة التواصلية، يجعلها غير مشاركة للعربية الفصحى في سماتها المميزة لها، كلغة الدين والدولة، وكمكوّن من مكوّنات الثقافة العالمة المكتوبة . وعلى هذا، فالازدواجية تقلب ـ حسب التمييز الذي أقامه **Ferguson** بين اللغات ـ الوضيعة منها إلى رفيعة، والرفيعة إلى وضيعة . ومعلوم ما لقلب الموازين المألوفة من آثار نفسية واجتماعية وسياسية على الذات المغربية . ثُم إن المطالبة بترسيم إحدى اللغات الأمّ، سيقود بالضرورة اللغات الأمّ الأخرى إلى

التفكير بنفس المطلب . وبالتالي تكرارها لنفس الوظائف . وحتى إذا سلمنا جدلاً بإمكان وجود الثنائية اللغوية، فإن المعوّقات المادية والمعنوية ستحول دون تحقيق ذلك . فالدول التي تبنَّته، رغم توفُّرها على ما يؤهلها للقيام به، فإنها تواجه صعوبات كثيرة، ونموذج كندا شاهد على ذلك .

- القول بالتوحد داخل التوحد، وليس بالتعدد داخل التوحّد، ذلك أن اللغات الأمّ التي كانت تسعى إلى التعدّد وتنادي به، أصبحت تدعو إلى التكتل داخل لغة تكّون أصلاً مشتركًا لتنويعات لُسُنِيَّة متباعدة كالأمازيغيات، ولعلّ الأمر يدعو إلى التساؤل عن الأهداف الكامنة وراء خرق مبدأ التعدد.

- مسألة تأصيل اللغات تطرح قضية الهوية، فاللغات الأمّ تعتبر اللغة العربية الفصحى مُهيمنة ومهدّدة لوجودها . والمساندون للغة العربية يميلون نحو خيار إزاحة اللغات المحلّية والإبقاء على اللغة الواحدة . إن إشكال التأصيل، يتضمّن أحقية اللغات في تمثيل الجماعات، فمكانة الجماعة تعود إلى القيمة والموقع اللذين تحتلهما لغتها داخل النسيج اللغوي . وعلى هذا، فإن التأصيل يصبح مُلَزمًا باختيارات أحادية وحاسمة، والحال أن السياسات اللغوية الدولية تتبنى خيار التعدّد الثقافي " الذي هو جواب على عولمة الاقتصاد والثقافة . ذلك أن مجتمعًا وطنيًّا متجانسًا ثقافيًّا هو بطبيعته مجتمع مضاد للديمقراطية . فالمجتمع الدولي يتكون ويفرض على الذين قدموا من الجنوب الذهاب إلى الشمال والعيش هناك والعكس بالعكس. إن الازدواجية الاجتماعية والثقافية حاضرة في كلّ مكان، كما أن السياسات التي تنهجها الدول تعمل على الدفاع عن الخصوصيات الثقافية في كلّ مكان. فبقدر ما كانت حرية القدماء تستند على المساواة بين المواطنين، فإن حرية المحدثين تتأسس على التنوّع الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع الوطني أو المحلّي . إن الديمقراطية اليوم هي الوسيلة السياسية التي تحمي هذا التنوّع، والتي تمكن أفرادًا وجماعات تختلف فيما بينها أكثر فأكثر من العيش معًا في مجتمع من المفروض فيه أن يشتغل كذلك بوصفه مُوحدًا. ذلك أن أي مجتمع سياسي لا يستطيع أن يعيش إلا بلغة وطنية ونظام قضائي يسري على الجميع، حتى وإن كنا نقبل التعدد الثقافي أكثر فأكثر " [٧].

إن التأصيل لا يؤدي إلى التوحد داخل التعدد، بقدر ما ينتج عنه التشقيق الذي يفكّ الجسور بين لغات المغرب وثقافاته، ويفصل التلاحم الاجتماعي، ليكرّس الهويات الجهوية التجزيئية بدل الهوية الثقافية الموحدة للتعدد .

فكيف تمّ تدبير مسألة التعدّد اللغوي بالمغرب ؟ وما انعكاساته على المجال التعليمي، وما مدى تأهبه لمواجهة تحدّيات اللغة العالمية المهيمنة ؟

II. في البدء كان التعريب :

اتبعت السياسة اللغوية غداة الاستقلال نهج التعريب، بهدف تعميم اللغة العربية في مجال التعليم، تتميمًا منها لبناء الوحدة الوطنية . فقد وضعت " اللجنة الملكية لإصلاح التعليم " سنة ١٩٥٧ المبادئ الأساسية الأربعة لكل سياسة تعليمية، والمجملة في : التعريب، والمَغْرَبة، والتوحيد، والتعميم . ووفق هذا التصوّر، تمّ الشروع في عملية تعريب مواد القسمين الأول والثاني من التعليم الابتدائي، ليتلوها تعريب مواد العلوم الإنسانية والعلمية بالتعليم الثانوي، كما يتبيّن من التواريخ الآتية ذكرها :

- ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ : بداية تعريب الأقسام الأول والثاني والثالث من التعليم الابتدائي .
- ١٩٧٣ـ١٩٧٤ : تعريب الفلسفة .
- ١٩٧٤ـ١٩٧٥ : تعريب التاريخ والجغرافيا .
- ١٩٨٢ـ١٩٨٥ : تعريب تدريس الرياضيات في السنوات الأولى والثانية والثالثة .
- ١٩٨٥ـ١٩٨٩ : تعريب تدريس الرياضيات والعلوم الطبيعية والفيزيائية، تدريجيًّا من السنة الرابعة إلى السنة السابعة من التعليم الثانوي .

على الرغم من قطع التعريب أشواطًا هامة، إلا أنه ظل مقتصرًا على التعليمين الابتدائي والثانوي، ليجد التلميذ نفسه، بعد تخطيهما، مُلْزمًا بتحصيل المعرفة باللغة الفرنسية في الجامعات والمعاهد العليا . وهي الهوة التي حاولت تداركها وزارة التربية الوطنية قُبيْل متمّ عملية تعريب الثانوي، إذ عملت على تقوية اللغة الفرنسية والزيادة في عدد الساعات المخصصة لحصصها، والرفع من مُعاملها لدى تلاميذ الباكالوريا، رابطة إياها بهدفين :

- انفتاح فكر التلاميذ المغاربة على حضارة أجنبية، تختلف في جوهرها عن الحضارة الإسلامية .
- تحصيل العلوم والانفتاح على العالم الخارجي [٨] .

لقد ترتّب عن هذه السياسة اللغوية مآخذ تستوقفنا بعضها :

١ . الارتجال المنبثق عن قرارات فردية، وتصوّرات أحادية لعملية التعريب، لعدم إدراجها ضمن مشروع مجتمعي، تشارك فيه فاعليات متكاملة الاختصاصات . لقد كانت توجهات الوزراء المتوالين على قطاع التعليم، تعيد الفرنسية إلى الواجهة، بدعوى ضرورات تقنية، وتخالف قرارات لجنة التربية والمجلس الأعلى للتعليم .

٢ . إخلال التعريب بأحد أهدافه الأساسية المفترضة، والمتمثل في رفع وظائف وأدوار اللغة العربية التي بقيت مقتصرة على بعض العلوم الإنسانية والدينية، والخطابات الرسمية، في مقابل

استعمال اللغة الفرنسية في المجالات الاقتصادية والإدارية والعلمية، حتى إنها أصبحت سبيلاً لبلوغ الدرجات العُلاَ من السلم الاجتماعي، مما ألصق باللغة العربية صفة التقليد والمحافظة والبطالة والعجز عن مواكبة مستجدات التحوّلات الاجتماعية .

٣ . لم تعمل عملية التعريب على وقف تنفيذ استعمال اللغة العربية في المجالات الحيوية المذكورة وحسب، بل إنها لم تسع إلى تطوير بنيتها ومقوّماتها الداخلية بشكل يسهم في تيسير تلقّيها، وإغناء رصيدها اللغوي بمعاجم عامة، وأخرى قطاعية. علمًا أن التصوّر الذي انطلقت منه سياسة التعريب يجعل اللغة العربية اللغة الوحيدة أو الأساسية في المحيط التعليمي والإعلامي والاقتصادي. . . إلخ، مما كان سيترتب عنه بالضرورة تطويرها داخليًّا. إلا " أن خيار التعريب لم يقترن بإتقان المتعلم للغة العربية، وتنمية قدراته المعرفية والتواصلية بما يكفي. فالكتب المدرسية تنشر ثقافة لا تساعد على التحديث والفكر الخلاق، ومناهج التعليم متجاوزة، وأساليب التقويم تركز على الحفظ، والمقررات تغيب عنها الجدة. ويفضل تلقين نظام القواعد(النحو) المجردة عن إكساب المهارات التواصلية، وتوظيف لغة الحياة. . . " [٩].

لقد أدت سياسة التعريب إلى إقامة نظام تعليمي " وطني " ، ذي هوية ملتبسة المعالم، غير منسجم مع محيطه السوسيو ثقافي. ومن ثمة، كان لزامًا إعادة صوغ سياسة لغوية شاملة في المجال التعليمي، اصطلح عليها " الميثاق الوطني للتربية والتكوين " ، والذي يعود تاريخ إعداده إلى سنة ١٩٩٩ .

III. الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

والمقصود به، وثيقة إصلاح التعليم التي وقّعت عليها توافقات سياسية ونقابية، وحظيت بإجماع ومصادقة البرلمان، ليشرع في تنفيذ بعض مُقتضياتها ابتداء من شتنبر ٢٠٠٠، بينما لم ينتقل بعضها الآخر إلى حيّز التطبيق بعد.

يمكننا في هذا الإطار، التوقف عند أهمّ ما يتصل بموضوعنا من قضايا تسعف في إضاءة الوضع الحالي للغة العربية، ودورها في تشكيل هوية الطفل المغربي، انطلاقًا من :

أ . موقع اللغة العربية من الميثاق .

ب . إدماج اللغات المحلية في المنظومة التعليمية .

ج . التفتّح على اللغات الأجنبية .

أ . يتأكد وضع اللغة العربية داخل الميثاق الوطني للتربية والتكوين مجدّدًا، باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد، ومن ثمة تنصيصه على تحسين تدريسها وتقويته و: "جعله إلزاميًّا للأطفال المغاربة في كلّ المؤسسات التربوية، وتحيين مناهج ومضامين تعليمها "[١٠]. كما

قرر الميثاق إحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية، بوصفها مؤسسة وطنية، تتحمّل على عاتقها مسئولية تطوير آليات اللغة، وتنمية النسق اللساني على مستويات التركيب والتوليد والمعجم، بشكل يسمح بتحديثها واستيعابها لمكتسبات التطوّر العلمي والتكنولوجي . إلا أن الميثاق يجعل قيام اللغة العربية بالوظائف التي قصرها عنها التعريب مجرد مطمح لا غيْر، على حدّ ما جاء فيه " . . . على أن تعزيزها (اللغة العربية) واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة، كان ولا يزال وسيبقى طموحًا وطنيًّا "[١١] . إضافة إلى عدم تنفيذ مرسوم مشروع أكاديمية اللغة العربية حتى الآن، والذي يعود الإعلان عنه إلى سنة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، وهو ما يفتح باب التساؤل واسعًا عن قرارات تقف عند عتبة الطموح، والقول دون الفعل .

ب . إدماج اللغات المحلية في المنظومة التربوية، حيث يقضي الميثاق بإدراج اللغات الأمّ في البرامج التعليمية، ويترك " الاختيار للسلطات التربوية في استعمال الأمازيغية، أو أيّ لهجة محلية للاستئناس "[١٢]، بحسب الانتماء الجغرافي للطفل المتعلّم . وإذا كانت الدّوارج تنعم في شفويتها، فإن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، عمل على الإدماج الفعلي والتدريجي للأمازيغية ابتداء من الموسم الدراسي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، بمعدل ثلاث ساعات في الأسبوع معممة على المدارس العمومية . كما صارت الجامعات، وفق ما جاء في الميثاق، مطالبة بإحداث مراكز للبحث العلمي مرتبطة بالأمازيغية . والملاحظ أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يتمتّع ببنية متكاملة، قائمة الذات، ذلك أنه يضمّ مركزًا للتهيئة اللغوية، وآخر للبحث الديداكتيكي والبرامج التربوية، ومركز الدراسات الأدبية والفنية والإنتاج السمعي البصري، ومركز الدراسات الأنتروبولوجية والسوسيولوجية، ومركز الدراسات التاريخية والبيئة، ومركز الدراسات المعلوماتية، وأنظمة الإعلام والاتصال، ومركز الترجمة والتوثيق والنشر والتواصل . ولعلّ مركزًا بهذه الكفاية الشمولية، يصبح دولة داخل الدولة، فقد تطالب الحسّانية، والدوارج، بمعاهد مماثلة، تساويها بالأمازيغية، باعتبارها هي الأخرى روافد ثقافية مغربية .

ج . التفتّح على اللغات الأجنبية : دعا الميثاق إلى تنويع لغات تعليم العلوم والتكنولوجيا، وتحسين أساليب تلقينها وتقويتها، بهدف " إدماج البلاد في مدّ الانفتاح والتواصل على الصعيد العالمي "[١٣] . وحدّد كيفية تدريسها للطفل المُبتدئ في مستويين :

ـ يدرج تعليم اللغة الأجنبية الأولى في السنة الثانية من السلك الأول من المدرسة الابتدائية .

ـ يدرج تعليم اللغة الأجنبية الثانية في السنة الخامسة من السلك الأول من المدرسة الابتدائية[١٤] .

لقد عملت الفاعليات التي أشرفت على إنجاز الميثاق الوطني للتربية والتكوين، على تدبير التعدّد اللغوي بالمغرب انطلاقًا من ثلاثية لغوية : " اللغة الرسمية الوطنية وهي اللغة العربية، واللغة الكونية التي تفتح الأفق على العالم، والأمازيغية كعنصر أساسي في تدبير قضية اللغة الأمّ" ، على أساس تكامل وظائفها وعدم تعارضها، وفهم للإشكالية التاريخية لوضع اللغات الوطنية والأجنبية، حتى لا يكون التعدّد تراكميًّا، مُفقرًا للبلاد [١٥] .

الواضح أن السياسة اللغوية المغربية تطمح إلى تعدّد مُغْنٍ، لكن كيف نتصوّر تطبيقها على الواقع التعليمي ؟ سيجد الطفل نفسه مُلزمًا بتعلّم ما يلي :

- اللغة العربية المغربية (لغة أمّ) .
- اللغة العربية الفصحى (لغة اكتساب وتعلّم) .
- الأمازيغيات (لغات أمّ أخرى) .
- الأمازيغية المُوحّدة (لغة اكتساب ثانية) .
- اللغة الفرنسية (لغة تفتُّح أولى ملزمة) .
- اللغة الإنجليزية (لغة تفتح ثانية ملزمة) .

بما مجموعه ستّ لغات، ومُعدّله ثلاث أبجديات : عربية، لاتينية، وفينيقية . ألا يُعدّ تلقين الطفل هذه البلبلة اللسنية من قَبيل إثقال كاهله، وصرفه عن تعلّم أشياء أخرى ؟ لا شكّ أن صوغ مشروع تُراعى فيه كلّ اللغات، من شأنه إرضاء كل الأطراف، لكن ألا يؤدي إغراقه في المحلية إلى استغراق الطاقات الناشئة في تعلّم للغات، من المفترض أن تكتفي وظائفها بالأرفاد الثقافي المُغني للغة الرسمية الوطنية ؟ ألا يقتضي " توحيد التعدّد " التركيز على تحديث اللغة العربية، وتأهيلها لتأخذ مكانتها ضمن الثقافة العالمية ؟

IV. اللغة العربية في ظل العولمة :

لعلّ الحديث عن العولمة يستلزم الاستحضار المبدئي للتفاوت القائم بين المجتمعات، خاصة على مستوى التقدّم العلمي، وهيمنة اللغة الواحدة عالميًّا، ووجود قوّة مركزية، تدور في فلكها كيانات ثقافية تابعة، بات من المحتمّ عليها الانخراط داخل هذا النظام الجديد، حيث الهوة سحيقة بين دول مُنتجة وأخرى مُستهلكة .

فالعولمة مفهوم جامع للمتناقضات، إنه في نفس الآن، ذلك العالم المنفتح، الموهم بالحس المشترك من حيث اكتساحه لكل الفضاءات، وإيصاله لنفس القيم والمعارف الجاهزة لقراء على اختلاف تاريخهم وجغرافيتهم . وهي أيضًا، العالم المُلتبس من حيث صعوبة التكهّن بما وراءه، وانعكاساته على المجتمعات، خاصة منها المُقحمة فيه بحكم الضرورة .

إن الانتقال من المحلية إلى العالمية مرتبط بالمسألة اللغوية، التي تحتلّ مركز الصدارة فيها اللغة الإنجليزية . فاتساع نطاقها وتناميها، دعا عددًا من الدول إلى إقامة تكتلات لغوية، كالتحالف الذي عقدته فرنسا بمعيَّة الدول المعتمدة للغات من أصل لاتيني، وكذلك الحلف اللغوي الألماني، الجامع

بين النمسا وسويسرا . إضافة إلى سنّ كل من فرنسا وألمانيا تشريعات تمنع من استخدام المصطلحات الأجنبية في الرسائل الإعلامية، والإعلانات والواجهات، حماية منها لهويتها اللغوية. وفي مقابل هذه التكتلات، ينقسم الخطاب الثقافي العربي إلى رافض للنظام العالمي الجديد، ومُعرض عن ثقافة الآخر ؛ وهو الخطاب المُنبثق أساسًا من الفكر المُتطرّف الداعي للعودة إلى الأصول التراثية والاكتفاء بها . ومنها المُستجيب له، بحجة تفوّقه العلمي، ومن ثمة وجوب الاستفادة منه والاقتداء به. بينما تدعو المواقف التوفيقية إلى ضرورة تنشئة الطفل وفق الواقع العالمي من جهة، وباعتبار الامتداد في الجذور الثقافية المحلية .

تتضمّن هذه المنظورات قيمًا متعارضة، لا شكّ أنها تحدد ـ إنْ قليلاً أو كثيراً ـ توجيه التصوّرات اللغوية والتربوية داخل مجتمعاتها . والأحرى أن يجتمع هذا الخطاب المنقسم على نفسه حول ما لا يحتاج إلى تعارض في الرأي، وإلى تحالفات مُسبقة، وهو الالتفاف حول اللغة العربية لتكون ـ ليس فقط ـ العتبة الأولى التي يلج الطفل من خلالها العالم، وإنما الجسر الواصل لذاته، بالآخرين من متكلميها، والعمل على تطويرها بشكل يسمح لها بمواجهة التحدّيات المحلية والعالمية، ولعلّ هذا التهيّؤ، في جزء منه، يستلزم ما يلي :

ـ ضرورة إجماع القرار السياسي والإرادة الجماعية على أن لا بديل للغة العربية الفصحى لغة وطنية ورسمية للبلاد، لا في اللغات الأجنبية ولا في العاميات، وأن تكون بمقتضاه لغة وظيفية في جميع المجالات والقطاعات. على أن توكل إلى باقي التنويعات اللسنية المحلية وظائف اجتماعية، باعتبارها روافد ثقافية مُغنية للغة الرسمية الوطنية . إن تحديد هذه العلاقات من شأنه رسم الإطار الواضح للغاية منها بشكل يسوي التعدد اللغوي الداخلي، فلا يُسْقطها في الحروب الأهلية اللغوية التي قد تمر من القول إلى الفعل.

ـ استحضار الدور الذي قامت به اللغة العربية تاريخيًّا، فقد أثبتت إبان ازدهار الحضارة العربية الإسلامية تفاعلها مع ثقافات أخرى بواسطة الترجمة، ونقل المعارف من لغات أخرى وإليها، وإدماج الدخيل من الألفاظ الفارسية والهندية والسريانية . . . وهي عوامل ساعدت على إغنائها و تمكينها من تملُّك لغات أخرى والتفاعل معها، وإعادة بناء ذاتها عبر معرفة الآخر. كما أنها برهنت في العصر الحديث على تعايشها مع اللغات الوطنية المحلية ـ بالمغرب وغيره ـ منذ حلول الإسلام بأراضيها. بل لقد عملت على مدّ جسور التواصل بينها، وخلق توازن داخل النسيج اللغوي واحتضان تعدده. إن تراثها العريق واستمرارها، يؤكدان قدرتها على الصمود ومواجهة التحديات المحلية والعالمية .

ـ النهوض باللغة العربية ودعمها وتأهيلها، وذلك بإحداث أكاديميات نشيطة تعمل على تحديث قواميسها، وصنع أخرى تواكب جديد العلوم المعاصرة. فعلماء اللغة يجمعون على امتلاك كل لغة لإمكانات طبيعية تؤهلها للتعبير عن كل ما يجدّ في العالم، أما العجز الملحق بالمقوّمات الداخلية للغة، فهو ناتج عن الحركات التلهيجية والتهجيرية، التي تخلق ازدواجيات مُضْعفة

للغة الرسمية وتمنعها من أن تكون لغة الحياة المجتمعية، وعن عوامل سياسية واقتصادية متدهورة، ومعلوم أنه بضعف سياسات البلدان، تضعف لغاتها .

ـ الانفتاح على اللغات الأجنبية بشكل تفاعلي يسمح بالاطلاع والاستفادة من ثقافتها، دونما هيمنة مطلقة مؤدية، لا محالة، إلى تهجير يكتفي بلغة الآخر، ودونما انطوائية لا تتكلم إلا لغتها[١٦] .

إن اللغة العربية تمتلك من الخصائص الذاتية والتاريخية ما يؤهلها للانخراط بثقة في النظام العالمي الجديد، ولتربية الناشئة العربية دون اقتلاعها من جذورها .

هوامش:

١ـ يتحفظ بعض الدارسين (محمد بوكوس مثلاً) بشأن وجود علاقات بين العربية والبربرية، وانتماء البربرية إلى العائلة السامية الحامية .

2- Ahmed Boukous, Société,1995,Langues et Cultures au Maroc enjeux symboliques, Faculté des lettres et sciences humaines, essais et études n°8, Rabat,p22-23

٣ـ عبد القادر الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات "الترجمة"، منشورات زاوية للفن والثقافة، الرباط، ص: ٧.

4-Zniber Med ,Le mémorial du Maroc,Tome 5 , P 245 .

٥ـ أحمد عصيد، ١٩٨٨، الأمازيغية في خطاب الإسلام السياسي، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، ط ١، ص: ١٠٥ .

٦ـ عبد القادر الفاسي الفهري، آفاق، مجلة اتحاد كتاب المغرب، العدد ٧٠ـ٧١ مارس ٢٠٠٦، ص : ١٢١ .

7-Alain Touraine (1994) , Qu'est ce que la démocratie ? Ed Fayard , P 171

8ـ٨Ministère de l'EN et des beaux arts , L'enseignement du Français , Instructions officielles , Casa , Dar el kitab , 1963

٩ـ عبد القادر الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات "الترجمة"، منشورات زاوية للفن والثقافة، الرباط، ص: ٢٠ .

١٠ـ عبد القادر الفاسي الفهري، ١٩٩٨، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال، ص ١٥٩

١١ – ١٤ الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ١٩٩٩، الدعامة التاسعة .

١٥ـ عبد القادر الفاسي الفهري ، مجلة آفاق، مرجع مذكور سابقًا .

١٦ـ عبد القادر الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات "الترجمة"، منشورات زاوية للفن والثقافة، الرباط، ص: ٢٠ .